

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XXs

Email: info@vob.org,

Web Site: www.vob.org

العدد 334 نوفمبر 2010 ذو القعدة، ذو الحجة 1431

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

انتهى فصل الانتخابات، وتستمر ملحمة النضال

بعد انتهاء فصل قصير من "العرس الديمقراطي" وفق ما كررته السنة المستفيدين من المشروع الظالم الذي فرضه الحاكم على البلاد، عادت البحرين مجددا لمزاولة الفصول الأخرى الأكثر ضغطا عليها، وبدأت تلحق جراحها الدامية مجددا. كان الحفل هذه المرة حافلا، ليس بالافراح والمسرات، بل بالاهتمام الدولي الاعلامي و الحقوقي بما يجري وراء القضبان لمئات السجناء السياسيين الذين عارضوا المشروع السياسي الذي اثبتت المسرحية الانتخابية الاخيرة فشله في اخماد المعارضة الوطنية المتصاعدة. جاء الاعلاميون والحقوقيون من اقطار بعيدة عديدة ليكونوا شهداء على المسرح الذي تم إعداده من قبل الحكم ومن يشاركه في ظلمه، على أمل اخفاء الآلام والآهات المنبعثة من كافة زوايا هذا البلد المعذب. حاول هؤلاء ان تكون ارضية المسرح متينة لتمنع صراخ سجناء الرأي وآهات امهاتهم. ورفعوا الضجيج عاليا وهم يتراقصون على خشبة المسرح، امعانا في محاولاتهم اخفاء اصوات المظلومين. ولكنه فشلوا في ذلك، فقد اعتلت اصوات ضحايا التعذيب على ضوضاء موسيقاهم، وصكت اسماع "الضيوف" الاجانب، فراحوا يتساءلون عما يجري تحت خشبة المسرح. وهنا بدأت الفضيحة، عندما اتضح ان ذلك التظليل والرقص انما كان بهدف اخفاء المشكلة وليس حلها. عندها هرع ذوو الضمان محاولين الاستماع الى ما يقوله الضحايا المخفيين تحت خشبة المسرح. عندها اكتشف الكثير منهم حقيقة ما يجري في هذا البلد المعذب، وادركوا ان الراقصين كانوا يخفون جرائم كبيرة لا يمكن الصمت عليها. وهكذا انتهى سباق الراقصين، واختير بعضهم لعصوية "مجلس الرقص والمجون" الذي يهدف لاختفاء اصوات المعاناة والتشويش على الواقع الأليم لابناء البحرين، وتوفير الدعم المعنوي للقتلة والمعذبين.

استغرب الضيوف الاجانب من حالة الصمت التي عمت الاجواء خلال فترة "العرس الديمقراطي" وتساءلوا عن الارضية الاخلاقية التي تسمح ليس بالصمت فحسب، بل بالمشاركة الفاعلة في الضوضاء المصطنعة الهادفة لاختفاء اصوات المعذبين والمظلومين. تساءل هؤلاء عما اذا كان دين الاسلام يجيز هذه المواقف التي أعانت الظالمين وخذلت المظلومين. وآلى بعضهم على نفسه الا ان يتعمق في بحثه عن هوية اولئك الذين تمزق اشلاؤهم يوميا بايدي عناصر "النظام الديمقراطي" الخيفي، وما اذا كانوا من قطاع الطرق او الارهابيين الاجانب. كان بعضهم يدور في ذهنه، عندما سمع للمرة الاولى عن "مؤامرة ارهابية" انه كان سيذهب الى بلد كالعراق، ليسمع التفجير تلو التفجير، وكان خائفا بدون حدود. كان يعتقد ان "ارهابيي" البحرين هم من صنف من يمارس التفجير في العراق، وانهم عبروا الحدود الى الداخل من بلدان اخرى. وكانت مفاجأة هؤلاء انهم لم يسمعوا، حتى من الرسميين اصحاب الادعاء، ان تفجيرا ارهابيا واحدا حصل منذ ان دنست اقدام المحتلين ارض اوال. وبيا لها من مفاجأة. فأين الارهاب ان؟ وبعد المزيد من التحقق اتضح لهم ان اولئك الذين يقعون في غرف التعذيب انما هم بحرايون ابا عن جد، وانهم لم يأتوا من خارج الحدود، بل ان جلاذيتهم هم الاجانب الذي استقدموا للتفكيك بهم. وحقق بعضهم بمستوى اعلم فاكشف حقائق مذهلة لم يكن يعرفها من قبل. فقد اكتشف ان اولئك المغييبين في الطوامير تحت خشبات المسرح لم يخططوا لاسقاط اولئك الراقصين او ازاحتهم عن حكمهم، بل كانوا يدافعون عن حقهم في الوجود وعن الحقوق المسلوبة منهم. وهنا اصيب اولئك "الضيوف" بالصعق، فكيف يستطيع الاعلام الرسمي الممول من اموال المحرومين المنهوبة تغيير الحقائق والتأثير على الرأي العام خارج الحدود؟

التتمة صفحة (8)

* قامت هيئة شؤون الإعلام في 30 سبتمبر بسحب ووقف ترخيص نشرتي كل من جمعية العمل الإسلامي (أمل) وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي (وعد) منذرعة بأنهما "لم تلتزما بنطاق التوزيع، إذ يتم توزيعهما خارج نطاق الجمعيتين وبأعداد كبيرة وإتاحتها في الأماكن العامة، بل وتوزيعهما أحيانا على البيوت وفي الأحياء السكنية والمجمعات التجارية، كما تم تضمينهما أعمدة رأي ومواضيع وتحقيقات عامة وإصدار ملفات صحافية متفرقة، ما يخالف ذلك نشاط النشرة الخاصة بأخبار وأنشطة الجمعية". كما قامت الهيئة بتحذير الجمعيتين من اتخاذ إجراءات قانونية ضدتهما في حال مخالفتها القرار.

* أوقفت السلطات الأمنية بمطار البحرين الناشط السعودي وليد سليس (29 عاما) لأكثر من 4 ساعات ومن ثم قامت بإطلاق سراحه بعد تفتيشه تفتيشا دقيقا ونسخ كل محتويات حاسوبه وهاتفه النقال وجميع الأوراق والصور الخاصة. ويأتي ذلك بعد أيام من التهديد الذي أطلقته السلطات البحرينية [4] وإعلان نيتها ملاحقة النشطاء الخليجين الذين تدرّبوا في مجال حقوق الإنسان في البحرين أو وضعهم في القوائم السوداء لمنعهم من دخول البلاد. ويعتبر سليس واحد من مجموعة كبيرة من النشطاء الخليجين الذين كانوا قد تلقوا بعض الدورات التعليمية على حقوق الانسان بالبحرين في فترة ما.

* كشف التصنيف السنوي لحرية الصحافة في العالم (الصادر في 20 أكتوبر / تشرين الأول 2010) الذي تعده منظمة "مراسلون بلا حدود" للعام 2010 عن تراجع مرتبة البحرين في التصنيف 25 مرتبة وذلك بعد أن كانت في العام الماضي (2009) تحتل المرتبة 119 عالمياً، ليصبح ترتيب البحرين في العام الحالي 144 على الصعيد العالمي.

كما تراجعت البحرين على مستوى التصنيف العربي من المرتبة السابعة عربياً في العام 2009 إلى المرتبة الحادية عشرة في العام الجاري، إذ فسرت منظمة «مراسلون بلا حدود» ومقرها باريس، أسباب تراجع البحرين في التصنيف العالمي إلى "العدد المتزايد من السجن والمحاکمات، ولاسيما ضد المدونين ومستخدمي الانترنت".

في 26 أكتوبر أعرب مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه الشديد لورود أنباء عن استمرار التعذيب في أماكن الاعتقال وفي سجن الدولة المركزي ضد حوالي 300 مواطن بحريني ممن تم اعتقالهم مند بداية الحملة الأمنية في 13 أغسطس الماضي والتي قامت بها الحكومة البحرينية وشملت نشطاء معارضين ومدافعين عن حقوق الإنسان ورجال دين شيعة، وشملت اعتقال وتعذيب أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 12 إلى 16 عاما. وقد وردت أنباء عن المزيد من الإصابات بين المعتقلين في ظل تواطؤ من النيابة العامة التي قامت بنفي تعرض المعتقلين للتعذيب وتبرير عدم السماح لهم بلقاء محاميهم

بدأت في 28 أكتوبر المحاكمة الصورية لعدد من الرموز والنشطاء بتهم ملفقة، وأكد المعتقلون امام المحكمة تعرضهم لاصناف من التعذيب الشنيع، بحضور ممثلين عن منظمة العفو الدولية. ويرغم التعذيب والافتراء، فمن المؤكد ان تصدر العائلة الخليفية احكاما انتقامية بحق هؤلاء البحرينيين الذين يدافعون عن وطنهم وحقوقهم وكرامتهم. هذا في الوقت الذي اصدرت فيه العائلة الخليفية قرارا بسجن خمسة شباب من منطقة المالكية خمس سنوات بتهم ملفقة، عقابا لهم على دورهم في الحركة المطلوبة التي تطالب بدستور شرعي وشراكة سياسية حقيقية ووقف مشروع التغيير السكاني القائم على التجنيس السياسي.

"هيومن رايتس" تدين استمرار البحرين في حملاتها القمعية ضد النشطاء

غير محدد عن القلق، أجبرت الحكومة البحرينية الصحف في البحرين على استخدام "نسختها" المعتمدة من البيان، التي خرجت بشكل يوحى بالدعم الأمريكي الكامل للتحركات الحكومية البحرينية، كما قال صحفيون بحرينيون لـ "هيومن رايتس ووتش".

وعلى حد علم هيومن رايتس ووتش، فإن السفارة الأمريكية في المنامة لم تتخذ أية خطوات من أجل تصحيح التعاطي الأمريكي مع الأحداث، رغم الدراية الكاملة بحقيقة الوضع.

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=293522&SecID=65&IssueID=0>

الحكومة البريطانية تطالب بالسماح للمقررين الخاصين بزيارة البحرين

للمرة الأولى منذ يونيو 1997 عندما نوقشت قضية البحرين بمجلس العموم البريطاني، طرحت قضية البحرين عصر اليوم بمجلس اللوردات، من خلال اسئلة طرحها بعض اعضاء المجلس المتعاطفين مع قضية شعب البحرين. وفشل آل خليفة التشويش على هذه المداخلات، ورغم استعدادها لذلك، وكانت هناك مداخلة واحدة لا تسمن ولا تغني من جوع. اهم ما جاء في المناقشة ان الحكومة البريطانية، بعد ان عبرت عن قلقها من التوتر في البحرين، انها تطالب بالسماح للمقررين الخاصين التابعين للامم المتحدة حول التعذيب والاعتقال التعسفي بزيارة البحرين، معبرا عن استمرار قلق الحكومة البريطانية حول دعاوى التعذيب، واستمرارها في طرح هذا القلق على السلطات البحرينية. وتناول كذلك وضع المواطن المزدوج الجنسية، جعفر الحسابي، قائلا انه قد حظي بزيارة من قبل السفارة وان هناك امكانية لزيارات مستقبلية. وكرر امله بالسماح للجهات الدولية بزيارة سجون البحرين خصوصا المقررين المذكورين. وقد حضر بعض رموز المعارضة جلسة النقاش المذكورة. وتجدر الإشارة الى ان الحكومة الخليفة سوف تعارض بكل ما لديها من وسائل واساليب لرفض السماح للمقررين الخاصين بزيارة السجون لانها سوف يكتشفان ببساطة ان آل خليفة ارتكبوا جرائم فظيعة بحق البحرانيين، وان شهادتهما سوف تكون ضد الرموز الخليفة المتورطة في التعذيب وفي مقدمته رأس الحكم ورؤساء جهاز الامن الوطني.



اتهامات على صلة بأعمال العنف الأخيرة في شوارع البحرين، بعض المحاكمات الخاصة بهذه القضايا بدأت، إلا أن عدد المقبوض عليهم منذ أواسط أغسطس غير معروف على وجه التحديد، لكن يبدو أنه يتراوح بين 250 إلى 300 شخص. وقالت هيومن رايتس ووتش إنها قلقة أيضاً من مزاعم التعذيب وانتهاكات حقوق إجراءات التقاضي السليمة الأساسية بحق المحتجزين.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المحتجزين البارزين، هم أعضاء في جماعات معارضة تعتبرها الحكومة غير شرعية، وتروج لمقاطعة الانتخابات، كما قامت هيئة شؤون الإعلام بحجب مواقع على صلة بمنظمات معارضة قانونية تشارك في الانتخابات، وأغلقت نشرتين لجمعيتين من جمعيات المعارضة الأساسية، هي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، في 6 سبتمبر، قامت وزارة التنمية الاجتماعية بحل مجلس إدارة جمعية البحرين لحقوق الإنسان المستقلة، وقامت بتعيين مسئول من الوزارة لإدارة شؤون الجمعية، بعد أن أعربت الجمعية علناً عن قلقها من مزاعم التعذيب وغير ذلك من انتهاكات حقوق المحتجزين.

وقال جو ستورك: "إن الحكومة لم تكتف بكبح جماح الإصلاحات السياسية التي بدأت قبل عشرة أعوام، بل أيضاً بدأت فجأة في التراجع إلى الخلف".

وتابع: "في ظل الظروف الراهنة، من الصعب رؤية كيف تقي الانتخابات بالشروط الأساسية للنزاهة، مثل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات".

يذكر أن البحرين دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يحمي من بين حقوق أخرى- حرية التعبير، والحق في تلقي وتبادل المعلومات.

كما صدقت البحرين على اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في كل الظروف، وفي تقرير لـ "هيومن رايتس ووتش" صدر في فبراير 2010، وثقت الاستخدام الممنهج للتعذيب من قبل مسؤولي الأمن من عام 2007 وحتى 2009.

وزعم مسؤولون بحرينيون، رداً على التقرير، أن التعذيب غير ممنهج، وأن أي مسئول تتبين مسؤوليته عنه يخضع للعقاب، لكن على حد علم هيومن رايتس ووتش، لم يتم فتح تحقيقات مستقلة أو بدأت ملاحقات قضائية على صلة بالقضايا الموثقة في التقرير.

وإلى الآن يمنع المسؤولون الأمريكيون عن إصدار أية بيانات علنية تنتقد حملة الحكومة البحرينية، رغم انتهاكات حقوق الإنسان الكثيرة التي وقعت خلال الحملة، على حد قول هيومن رايتس ووتش، رغم أن البعض قالوا لـ "هيومن رايتس ووتش" إنهم ناقشوا هذه الاعتبارات بشكل تثنائي مع بعض كبار المسؤولين في البحرين، وبعد أن رد المتحدث باسم وزارة الخارجية في واشنطن على سؤال من وسائل الإعلام، في 15 سبتمبر، بإعرايه بشكل

الأربعاء، 20 أكتوبر 2010
قالت هيومن رايتس ووتش (المنظمة الدولية المتخصصة في حقوق الإنسان) إن حكومة البحرين احتجرت نشطاء المعارضة البارزين، بناء على اتهامات تتعلق بأعمال إرهابية، وقامت بإغلاق المطبوعات والمواقع الإلكترونية، وهددت نشطاء المجتمع المدني، في الفترة السابقة على الانتخابات البرلمانية والبلدية المقرر عقدها في 23 أكتوبر 2010.

وأشارت المنظمة في بيان لها اليوم، إلى أن "على السلطات البحرينية فتح التحقيق في مزاعم التعذيب الصادرة عن المحتجزين، وأن تسمح لهم بمقابلة المحامين، وأن تلغى أوامر الإغلاق والاستيلاء الصادرة بحق المنافذ الإعلامية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني".

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة: "ما نراه في البحرين هذه الأيام هو عودة إلى الحكم السلطوي من كافة أوجهه. لقد استولت الحكومة على الجمعيات وأغلقت المنافذ الإعلامية التي لا تفضلها من أجل إسكات الأصوات الانتقادية الأعلى، ولترهيب البقية، ولم تنطق واشنطن بكلمة علنية واحدة".

وأضاف: "رغم أن السفارة الأمريكية في المنامة على وعي كامل بكل ما يجري، فقد أخفقت إدارة أوباما في الحديث علناً عما أصبح أزمة جسيمة لحقوق الإنسان، ودعت هيومن رايتس ووتش المسؤولين الأمريكيين إلى إصدار بيان علني واضح لاستنكار التدهور الحاد في أوضاع حقوق الإنسان في البحرين على مدار الشهور الأخيرة البحرين- الحليف السياسي والاستراتيجي المقرب من الولايات المتحدة- تستضيف الأسطول الأمريكي الخامس".

وبدأت حملة القمع في 13 أغسطس باعتقال نشطاء المعارضة، بعضهم كانوا قد عادوا لتوهم من المشاركة في فعالية عامة في لندن، وفيها انتقدوا الحكومة، ومع اعتقال المدون على عبد الإمام في 4 سبتمبر أصبح عدد المعتقلين البارزين 22 شخصاً، وتم اتهامهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006 بالتخطيط لقلب نظام الحكم والتحريض عليه. أغلب الاتهامات التفصيلية متصلة بأرائهم السياسية وكتاباتهم، ومنها "نشر أنباء كاذبة" و"التحريض على كراهية الحكومة". ولم يُسمح لهم بمقابلة المحامين على انفراد، على عكس ما تذهب إليه القوانين البحرينية، ويزعم الكثيرون منهم التعرض للتعذيب أثناء الاستجواب.

ومن المقرر، حسبما أعلنت الحكومة مؤخراً، عقد محاكمة جماعية لنشطاء المعارضة والمدونين الـ 25 البارزين المقبوض عليهم في أغسطس وسبتمبر وهذا في 28 أكتوبر، وتضم المحاكمة عدة أفراد يقيمون بالخارج وليسوا محتجزين.

وشملت الاعتقالات في سبتمبر أعداداً كبيرة من النشطاء الأقل شهرة، ويواجه بعضهم على الأقل

البحرين: الحكومة تستعد لإجراء الانتخابات في الظلام

13 أكتوبر / تشرين الأول 2010

المصدر: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان - أدانت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان اليوم، قيام السلطات البحرينية بالتضييق المستمر على عمل منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان قبيل الانتخابات البرلمانية التي تعقد في شهر أكتوبر الجاري وبدأت مراحلها بالحملات الانتخابية للمرشحين في مطلع الشهر، فلم تكفي الحكومة بحملة الاعتداءات التي شنتها على المدافعين عن حقوق الإنسان قبل بدأ الانتخابات وحل مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التي كانت الجمعية المستقلة الوحيدة التي يسمح لها برقابة الانتخابات في دولة البحرين، ورفض الرقابة الدولية على الانتخابات بل اتسعت دائرة التضييق على المجتمع المدني لتشمل محاولات وضغوط عديدة لمنع "المجموعة العربية لمراقبة الإعلام" من القيام بعملها في مراقبة أداء وسائل الإعلام في تغطية الانتخابات.

حيث قامت الحكومة البحرينية بممارسة ضغوطها على الجمعيات التي كانت تنوي استضافة تدريبات المرشحين لوسائل الإعلام ومراحل المشروع المتتالية لكي لا تجد المجموعة العربية مكان تستطيع تنفيذ مشروعها من خلاله، وبالتوازي مع ذلك فقد أطلقت الصحف ووسائل الإعلام المستقلة حملتها ضد المجموعة العربية لتشيويه صورتها أمام المجتمع البحريني، وصفتها بمجموعة سرية

تنوي العمل على رقابة الإعلام لصالح جهات أجنبية، استمراراً للحملة المسعورة ضد مؤسسات المجتمع المدني والنشطاء الحقوقيين.

ومن جانب آخر أدانت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان البيان الصادر من جمعية الصحفيين البحرينية والذي استنكرت فيه أعمال "المجموعة العربية" ورفضت التشكيك في مواقف الصحافة البحرينية معتبرة أن وجود مشروع لمراقبة الإعلام أثناء الانتخابات هو تشكيك في مواقف الصحافة البحرينية وأن مراقبة الإعلام في دولة البحرين أمر تختص به وحدها دون غيرها من الجهات، وهو ما تراه الشبكة العربية مغالطة واضحة حيث أن الرقابة على أداء الإعلام أثناء العملية الانتخابية ضرورة ملحة خاصة وأن الحكومة البحرينية تستحوذ سيطر فعلياً على معظم وسائل الإعلام في دولة البحرين وتستحوذ على أكبر مساحة لعرض برامجها الانتخابية على المواطنين ولم نسمع من جمعية الصحفيين البحرينية مرة أن انتقدت هذا الأمر أو طالبت بتعديله.

وقالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان " انه إذا كان من حق جمعية الصحفيين البحرينية الدفاع عن وسائل الإعلام بالمملكة، فمن حق المجتمع المدني أن يقوم بدوره في مراقبة العملية الانتخابية ومراقبة أداء الإعلام خلالها ورصد العيوب والمميزات التي قد تحدث، والقول بأن هذا يعد تشكيك في مواقف الصحافة البحرينية أمر غير مقبول حيث أنه من غير المنطقي أن نتعامل مع الإعلام والجهات الرسمية على اعتبار إنها معصومة من الخطأ، بل يتوجب رقابة أعمال كافة الجهات وبعد ذلك تحديد ما إذا كانت مواقفها سليمة أم معيبة". وأضافت الشبكة العربية "لا توجد أي مبررات للحكومة البحرينية في قمعها لنشطاء ومنظمات المجتمع المدني بالمملكة سوي نيتها المبيتة على تماديها في انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة وإجراء انتخابات معيبة وعدم اتخاذ أي خطوات إيجابية في مجال التطور الديمقراطي والحريات العامة التي غابت تماماً عن البحرين في الفترة الماضية".

مؤتمر صحافي بمجلس اللوردات يطرح تقرير: الوعود المكسورة

عقد صباح الاثنين 11 أكتوبر مؤتمر صحافي بالغرفة الثالثة بمجلس اللوردات البريطاني دعا إليه اللورد ايفوري والبارونة فولكنر. وجاء عقد المؤتمر الصحافي بمناسبة صدور تقرير حقوقي مهم من قبل اللجنة الهيئة الاسلامية لحقوق الانسان البريطانية، بعنوان: الوعود المكسورة" أعده الحقوقي عمر أحمد. وشارك في المؤتمر الصحافي كل من اللورد ايفوري، والبارونة كيشوار فولكنر ومعد التقرير، عمر أحمد والدكتور مسعود شجرة، رئيس الهيئة الاسلامية لحقوق الانسان والاستاذ حسن مشيمع وسعيد الشهابي. وقد سلطت الاضواء على محتويات التقرير الذي تطرق لقضايا حقوق الانسان والمسألة الدستورية والاستثناء الاقتصادي والاجتماعي في البحرين. وحضر عدد من القنوات الفضائية من بينها الجزيرة والعالم وبرس تي في والفراة. كما حضر موظفون بشركات علاقات عامة تعمل لصالح حكومة البحرين ومنها شركتنا "بيل بوتنجر" " وجارننت كرميونيكيشن"، بالإضافة الى نشطاء من منظمات اخرى. وسلطت الاضواء على عدد من القضايا المهمة، كما وجهت دعوات لتكثيف الضغوط على الحكومات الغربية لتوضيح الصورة وحثها على تغيير سياساتها تجاه نظام ينتهك حقوق الانسان على اوسع نطاق. وفي ما يلي التغطية الانجليزية الكاملة لما تمت مناقشته في ذلك اليوم.



هذا ما حدث خارج وكر الفساد الخليفي في لندن

للتعبير عن مصادرة حق الشعب البحراني في تقرير مصيره، وكشف السعي المتواصل لطمس الحقيقة والتعتيم عليها بانتخابات صورية، شارك البحرانيون والمتعاطفون معهم في اعتصام سلمي خارج وكر الفساد الخليفي في لندن، بمنطقة "بلجريف سكوير" رافعين صور ضحايا القمع الخليفي، خصوصاً سجناء الرأي الحاليين. ورفع المحتجون هتافات منوثة لاستمرار البطش السلطوي بحق البحرانيين، وطالبوا بوقف التعذيب والتحقيق في الجرائم التي ارتكبت بحق العلماء والنشطاء. كما طالبوا بوقف مشروع التغيير الديموغرافي الخطير الذي يراه القصر الملكي وتنفذه أجهزة الحكم. كان ذلك يوم الثلاثاء 19 أكتوبر.

وقد لوحظ الارتباك على وجه السفير الخليفي في لندن، وهو يغادر السفارة، خصوصاً بعد ان رفع المتظاهرون هتافاً يؤكد ممارسة هذا الخليفي جريمة التعذيب الوحشي بحق عدد غير قليل من البحرانيين. وكان من بين المحتجين اثنان من ضحايا التعذيب الذي ارتكب بحقهم عندما كان خليفة بن علي بن راشد آل خليفة، وزيراً لجهاز الامن الوطني. ويشعر هؤلاء بالمرارة الشديدة بسبب تعيين معذب سابق في منصب السفير، وتعيين السفير السابق في منصب مسؤول التعذيب بالجهاز المذكور. وتجدر الإشارة الى ان تقرير منظمة هيومن رايتس اثبت ان ممارسة التعذيب عادت في 2007، اي على يدي السفير الخليفي الحالي في لندن. كان عدد المشاركين في التصويت الذي بدأ في اوكار الفساد الخليفية في عدد من البلدان، ضعيفاً جداً، حتى ان احد الاعلاميين الذين حضروا لمعاينة "الاقبال المنقطع النظير" على صناديق الاقتراع، فوجيء بان عدد المشاركين في الاعتصام يفوق كثيرا عدد الذين ترددوا على وكر الفساد الخليفي اضعافاً. ووزع المعتصمون بياناً عرضوا فيه دوافعهم لمقاطعة المشروع الخليفي الفاشل، ورغبتهم في افشاله لوضع حد للانتهاكات الحقوقية التي يمارسها الحاكم الحالي وعصابته.

وقد اشتكى السفير الخليفي وزمرته للشرطة البريطانية بعد ان ظهر فشله في استقطاب "الناخبين" لـ "صناديق الاقتراع"، ولكن الشرطة طمأنت المحتجين انهم احرار في ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير عن الرأي، وانها لا تعابى باحتجاجات الخليفي المذكور. طالما التزم المحتجون بالقانون، وهو ما عرف عن اللاجئين البحرانيين طوال العقود السابقة.



انتكاسة الوضع الحقوقي في البحرين: وقفة تأمل ومصارحة

بقلم الدكتور هيثم مناع

في 22 سبتمبر 2006، وقبل الانتخابات التشريعية الأخيرة، نظمت حركة حق ندوة حول الانتخابات في منطقة البلاد القديم في البحرين، توجهت إلى المنطقة لأجد حشداً بوليسياً ضخماً مدججا بملابس وأسلحة مناهضة للشغب يحاصر المكان، تابعت المسير إلى وسط تجمع من مئات الأشخاص مُنح من دخول صالة لهذه الغاية، ألقى حسن المشيمع من حركة حق كلمة مختصرة أنهاها هجوم أجهزة الأمن بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والهراوات مع تصوير جوي بطائرة هليكوبتر تشرف على العملية من الأعلى، صورتُ قسماً هاماً من المشهد، ثم حماني بعض المشاركين من قنبلة مسيلة للدموع قبل أن يقتادوني إلى حسيينية للنساء بقيت فيها إلى حين هدأت الأمور قليلاً. كنت قبل ذلك قد شهدت حرق إطارات أو ملاحظات أمنية صغيرة، كذلك زدني الأصدقاء بصور وأفلام لعدة اعتداءات على متظاهرين، لكنني لم أر حصاراً محكماً من هذا النوع وهجوماً دون سابق إنذار ودون طلب للمنظمين من أجل فك التجمع سلمياً حرصاً على السلامة العامة. قال لي أحد الأصدقاء بعد الواقعة، اطمئن، ستهدأ الأمور بعد الانتخابات. أذكر هذه الحادثة ونحن في فترة قبل انتخابية مشابهة لتلك التي وقعت قبل أربع سنوات، إلا أن الظرف ولشديد الأسف لا ينطبق على سابقه، الوضع المدني مزعزع، والتماسك الوطني يضعف والثقة المجتمعية الداخلية تدهور والتعبيرات الوسيطة القادرة على لعب دور صمام الأمان تتعرض للخنق أو التحييد. هناك عقلية مؤامرة تخيم على الأجهزة الأمنية والتنفيذية وقسم هام من صناعات القرار. كذلك، وعوضاً عن أن تلعب دور الجوار دور الممرن والمهدئ، ثمة اصطفاة اتوماتيكية مع القرارات والخيارات الأمنية للحكومة. فهل هي عملية كسر عظم ضرورية تسبق الانتخابات، أم إعادة درامية لسيناريو وهمي "محاولة انقلاب" لم يفكر بها أحد قط، أم حرب استباقية لما يمكن أن يرافق صراعاً إقليمياً مع الجار الإيراني، باعتبار البحرين ضمن التصنيف المذهبي والعقلية الطائفية، تشكل البطن الرخو لدول الخليج؟

لقد كان قديري أن أشهد، وبمحض الصدفة، اعتقالات ديسمبر 2008 واللقاء بعائلات المعتقلين من كرزكان ودراسة الملف على الأرض، كذلك وبعد تبني الضحايا، الشعور بنوع من الإعتزاز بقرار القضاء البحريني لإطلاق سراح المتهمين والاجتماع معهم للإستماع لشهاداتهم، قبل أن تعود القضية بتدخل إداري لنقطة الصفر الاتهامية. كذلك تابعت ملف المعامير وشعرت بحجم التسييس وكان أجهزة الأمن بحاجة لضبط الأمور عبر أمثلة رديئة.

كذلك تابعت عن كثب توثيق ما يحدث من تعذيب واتصلت في 2009 بأكثر من مسؤول للحديث في الموضوع والبحث عن وسيلة لوقف هذه الجريمة المشينة في القانون الدولي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وسمنا وعوداً طيبة لكن دون متابعة في الواقع. وقد بدأ هذا العام عام بمواقف متضاربة وأحياناً متناقضة بعضها ضمن منطق أمني وبعضها غير مفهوم البتة. ففي الأيام الثلاثة لسباق السيارات (فورمولا 1) بين 12-14 مارس 2010، وقعت عدة احتجاجات محلية قابلها حضور أمني عالي المستوى وحصار للقرى وزيادة لتواجد القوات الأمنية عند مداخل القرى وبعض أركانها. وقد رصدت المنظمات الحقوية قيام أفراد تلك القوات الخاصة "المتوترة" بالإعتداء على العديد من الشباب في بعض القرى واستخدام القنابل الصوتية للثقليل من الحركة. إضافة لاطلاق الغازات الكيماوية الخائقة والمسيلة للدموع، واستعمال القوات الخاصة الهراوات في الإعتداء على المارة كما حدث في قرية سماهيج، فيما أكثرت من استعمال الذخيرة الحية (رصاص الشوزن المستعمل لصيد الطيور) في المناطق التي شهدت شدة في الاحتمالات. لكن من جهة أخرى، تشكلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقرار ملكي وعهدت رئاستها إلى سلمان كمال الدين من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وضمت عضويتها عبد الله الدرازي أمين عام الجمعية. وجرى الحديث في صلاحيات فعلية للمؤسسة. كذلك شهدت البحرين نشاطاً هاماً على صعيد المؤتمرات الفكرية والثقافية وعدة دورات تكوينية لنشطاء حقوق الإنسان في المنطقة. فما الذي جرى؟ ولماذا تدهورت الأمور وبشكل متسارع. ثمة من يتحدث عن تقدم فكرة المحاسبة القضائية التي تدعها، على الأقل في الدول الأوروبية، ملفات قوية حول التعذيب، فقد وردنا تقارير طبية عدة عن رفض معالجة المصابين بالشوزن أو معالجتهم في ظروف بوليسية قاسية. كذلك تقدم عدد من المحامين



بدعوى حول الممارسة المنهجية للتعذيب. ولأخذ فكرة عن هذا الملف، ننقل من المذكرة المقدمة للمحكمة الكبرى الجنائية مقطعاً معبراً عن وضع أحد الضحايا: "تعرض الموقوف لمحاولة الإعتداء جنسياً عليه أكثر من مرة، وكان يغيب عن الوعي عدة مرات بسبب شدة الضرب وخصوصاً في منطقة الرأس وتتم إفاقته بالماء البارد على وجهه ليجد الشرطة تعاود ضربه في أنحاء مختلفة من جسمه وتعذيبه حتى يغيب عن الوعي مرة أخرى، كان وضعه مقيد الرجلين بحبال من الخلف إلى يديه وهو يتلقى الضرب بهذه الوضعية، بالإضافة إلى تناوب رش وجهه بالمادة الحارقة والماء.. كان الضرب بواسطة الأيدي وأيضاً بأدوات صلبة متعددة استخدمها الشرطة مثل وضع أنبوب بلاستيكي بين رجليه وهي مربوطة وضربها، وكان يرمى بشدة على الدرج أو يقذف من أعلى الدرج حتى أسفله وهو مقيد مع ضربه بالأنبوب البلاستيكي وكان ذلك كله لإجبار المتهم على توقيع أوراق لا يعرف مضمونها. تم تعليقه من يديه وشده من رجليه وهو معلق وتهديده باستخدام الكهرباء إن لم يعترف ويوقع الأوراق ولقد شاهده على هذا الحال المتهمين الثاني والثالث وشاهدي النفي ... بقي 4 أيام في الغرفة التي كتب عليها (مقبرة الأحياء والأموات) معصوب العينين.. كان يتم تقديم الطعام إليه ويدها مقيدتان إلى الخلف وكان يطلب فتح القيد ليتمكن من تناول طعامه لكن بدون استجابة من الشرطة. يتعالج المتهم في مستشفى الطب النفسي نتيجة إصابته بالصرع جراء التعذيب، وسبق أن تقدم الدفاع بمستندات تفيد ترده على المستشفى النفسي للعلاج في كل مرة يتم تحويله للمستشفى للعلاج كان يتم سحبه قبل اتمام العلاج، مما سبب تدهور حالته الصحية بصورة كبيرة. (ملف الدعوى بحوي صورة بشعة لوجة جراء الضرب ومرفق صور له بعد التعذيب بشهرين مع هذه المذكرة)".

لكن الهرسلة في الملاحظات القضائية الداخلية كانت تضع الضحايا دائماً في قصص الدفاع عبر تهم كبيرة وعبر إبقاء ملفاتهم قابلة للجلب. هناك الفرضية الإيرانية، ولكنها برأينا ضعيفة وغير منطقية، فالمواطنين في البحرين، بما فيه قطاع هام من غير الشيعة، معجبون بحزب الله العربي أكثر من اهتمامهم بأحمدي نجاد، ويتقاسمون هاجساً وطنياً له جذوره التاريخية في طبيعة الحركة السياسية نفسها. والأحزاب الدينية الشيعية لها برنامجها الأقرب للوطنية الديمقراطية بالمعنى التقليدي للكلمة منه إلى دولة دينية أو مذهبية. إلا أن هناك بالتأكيد نفور وعداء للأطروحات والمواقف الأمريكية من إيران، نجده عند حركة "وعد" غير الدينية كما نجده عند "الوفاق". ويتسع نطاق العداء للأمريكيين إلى مختلف التيارات السلفية عندما يتعلق الأمر بالعراق أو أفغانستان. إذن نحن أمام خارطة سياسية بالدرجة الأولى تطبع العديد من النقاشات والخلافات الداخلية بمنطق بحريني وطني أكثر منه منطق تبعية لأحد.

البقية على الصفحة 6

مركز البحرين لحقوق الانسان يتلقى المزيد من المعلومات عن الأضرار الدائمة التي أصابتهم جراء التعذيب المركز يناشد المنظمات الدولية لملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب

أسر المعتقلين بزيارة أبنائهم بعد إجراءات وشروط تعجيزية وصعبة، تتمثل هذه الشروط في الطلب من الأهالي أن لا يطلعوا أبنائهم المعتقلين على ما يحصل في الخارج أو ينشر عنهم من تفاصيل تخص عملية الاعتقال وطبيعة الاحتجاز أو سير التحقيق. وتم تحذيرهم أيضا من سؤال المعتقلين عن أحوال السجن ومعاملة السجناء وما إذا كانوا قد تعرضوا للتعذيب، كما منعوا أيضا من أية محاولة للكشف عن آثار التعذيب على أجسامهم. وقد تم إيصال نفس التعليمات للمعتقلين أيضا وكان ذلك واضحا من خلال إجاباتهم بأنه قد تم تهديدهم بالتعذيب إذا لم يلتزموا بما تم تلقيهم قبل الجلسة حول ما يجب وما لا يجب قوله في هذه الزيارات. وقد لوحظ قيام جميعهم بتكرار نفس العبارات وبنفس الصياغة والترتيب حتى بات ملفتا وجليا بأنهم "يأكلون جيدا ويلبسون جيدا ويعاملون جيدا ولا يحتاجون شيئا" إلا أن العيون كانت ترفض الكذب تحت التهديد. كانت الرقابة مشددة جدا أثناء اللقاء وذلك بوجود مجموعات من رجال المخابرات تتراوح أعدادهم بين 5 إلى 10 أشخاص مع كل معتقل وأسرتهم ظلوا جالسين على نفس طاولة اللقاء بين المعتقل وأفراد أسرته في حين يبقى اثنان منهم خلف المعتقل مباشرة لتوجيهه (وتذكيره) بما هو مسموح قوله أو ممنوع البوح به. ومن الزائرين تم طرد أسرتي المعتقلين (المقداد والمخوضر) وذلك في الدقائق الأولى من الزيارة لأنهم أوصلوا سلام المحامي للمعتقل أو استفسروا عن تاريخ بدء المحاكمات. وأما الانطباع العام الذي خرج به جميع من التقى بالمعتقلين هو حالة الفزع والانهياب الجسدي وصعوبة السمع والمشى التي كانت باقية على أغلبهم.

ويناشد مركز البحرين لحقوق الإنسان جميع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية في المساعدة التقنية والفنية والقانونية والمادية من أجل وقف جرائم التعذيب في البحرين، من خلال ملاحقة وتقديم هؤلاء المسؤولين ومرتكبي جرائم التعذيب إلى محاكم دولية أو تلك الموجودة في بعض الدول الأوروبية والتي تتجاوز حدود ولايتها القضائية لتشمل تلك الجرائم الحاصلة خارج حدودها، خصوصا أن بعض هؤلاء المسؤولين عن التعذيب قد أصبحوا سفراء لاحقا في بعض هذه الدول الأوروبية. ويطالب المركز أيضا المجتمع الدولي وخصوصا تلك الدول الصديقة لحكومة البحرين كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبقية الدول الأوروبية بتوظيف صداقتها لحث السلطات البحرينية على التوقف عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وعلى رأسها جرائم التعذيب.

المسؤولين في المملكة المتحدة أن لا تدفعهم المصالح الاقتصادية إلى التستر على هذه الجريمة التي تعد من الجرائم ضد الإنسانية. وكان الحسابي قد اشتكى من تعليقه من يديه وهو الأمر الذي أدى لتورم رجليه وانسلاخ شرائح من جلد ذراعيه بل يكاد يفقد حاسة اللمس جراء التمزق الذي أصاب أعصاب وأنسجة يديه بسبب الضرب والتعذيب. وكان معصوب العينين ومقيد اليدين طوال فترة الاعتقال والتعذيب. وتم منعه من النوم لأيام وضربه على رأسه وظهره ورجليه بقضيب من البلاستيك الصلب. ويذكر بأن المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على إنه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة".

آثار التعذيب باقية على إحدى معصمي الحسابي رغم مرور أكثر من شهر عليها وقد عاد استخدام التعذيب ضد المعتقلين السياسيين والمدافعين الحقوقيين بشكل ممنهج منذ نهاية عام 2006 إلا أنه ومنذ منتصف أغسطس 2010 قد وصل إلى مستويات غير معهودة خصوصا بعد تسليم الملف الأمني لجهاز الأمن الوطني أو أجهزة أخرى غير معروفة. يعتقد المركز أن واحدة من أسباب عودة التعذيب من جديد هو إخفاق الضحايا أو المؤسسات الحقوقية - أمام تعنت الحكومة - في تقديم أي من منتهكي حقوق الإنسان من الحقبة السابقة إلى المحاسبة، وهو الأمر الذي أعطى الشعور لمرتكبي الانتهاكات بأنهم في مأمن من الملاحقة القضائية خصوصا بعد إصدار المرسوم 56 لعام 2002 الذي أعطى الحصانة لمرتكبي التعذيب، فأطلق أيديهم.

زيارة المعتقلين

بعد أكثر من شهر ونصف من اعتقالهم لا زالت السلطات البحرينية متمثلة في جهاز الأمن الوطني تمنع المعتقلين من لقاء محاميهم. وقد سمح لبعض

على الرغم من التعقيم المطبق على أوضاع المعتقلين: المركز يتلقى المزيد من المعلومات عن الأضرار الدائمة التي أصابتهم جراء التعذيب المركز يناشد المنظمات الدولية لملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب ضحية التعذيب الشيخ ميرزا المحروس مقيد اليدين على سرير المرض 4 أكتوبر 2010

على الرغم من التعقيم المطبق على أخبار المعتقلين وظروف سجنهم، استمر ورود المزيد من الأنباء عن إصابات ألفت بهم تحت إشراف جهاز الأمن الوطني. وتوالي أنباء جديدة عن الكثير من الإصابات التي يعاني منها المعتقلون من النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والرموز الدينيين. فقد أصيب رئيس مكتب حقوق الإنسان في حركة حق الدكتور عبد الجليل السنكيس بإصابات بليغة بسبب الضرب المستمر على رأسه مما تسببت في إتلاف طيلة إذنه التي تستدعي عملية جراحية عاجلة، ولكن جهاز الأمن الوطني يمتنع عنه القيام بذلك بل لازال الدكتور السنكيس محتجزا في سجن انفرادي ومحروم من كرسيه المتحرك أو عكازته التي يعتمد عليها في حركته. وشكا طبيب الأسنان وعضو مركز البحرين لحقوق الإنسان الدكتور محمد سعيد من فقدانه السمع أيضا جراء الضرب على الإذن وكذلك ألم حاد في الففص الصدري ربما يكون ناتج عن كسور في أضلاعه جراء الضرب على صدره. كما أدخل المعتقل الشيخ ميرزا المحروس إلى الجناح 21 في المستشفى العسكري تحت حراسة خاصة وذلك بعد أن أجريت له عملية منظار عاجلة بعد تعرضه إلى نزيف حاد بسبب ضربه وركله في بطنه أثناء تعذيبه الأمر الذي تسبب له بنزيف في القولون الذي كان يعاني منه من قبل. وقد أمعن في تعذيب الشيخ المحروس وتم الانتقام منه بسبب شكواه للنياحة العامة بأن اعتراضاته الأولية غير صحيحة وإنما جاءت بعد تعذيبه وإجباره على الإقرار بأمور لم تتم أصلا.

وبعد اتصال هاتفي أجراه وزير الخارجية البريطاني مع ولي عهد البحرين فقد تم السماح للفتصل في السفارة البريطانية بزيارة الناشط جعفر الحسابي الحامل للجنسيتين البريطانية والبحرينية، إلا أن السفارة البريطانية لم تدل بأي تصريح حتى الآن عن مزاعم التعذيب أو عن مدى توافق إجراءات اعتقال واحتجاز الحسابي مع المعايير القانونية والدولية. ويرى مركز البحرين لحقوق الإنسان أن فضح جرائم التعذيب بات مسؤولية أخلاقية لا يجوز إخفائها أو الصمت عنها، سعياً نحو إنهاؤها. بل يناشد المركز



الشيخ ميرزا المحروس، عذب حتى أخذ إلى المستشفى إياما

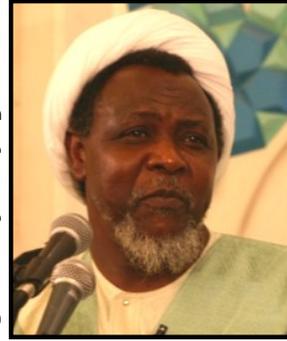
عريضة دولية تدعو لوقف اضطهاد شعب البحرين

وقع هذا الاسبوع عدد من النشطاء الحقوقيين والسياسيين عريضة حول الاوضاع في البحرين جاء فيها ما يلي: نحن الموقعين ادناه، تابعنا الاوضاع في البحرين، وتصميم شعبيها على تحقيق حقوقهم الانسانية والسياسية وتهيئة الوضع لاقامة حكم القانون. اننا مضطربون بالانباء حول ما يتعرض له اخوتنا في السجون من سوء المعاملة. وازداد قلقنا بعد اطلاعنا على تقارير المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج.

لقد ارتكب من قام بهذه الاعمال الشنيعة جرائم ضد الانسانية.

وغضبنا ايضا بسحب الجنسية البحرينية من الشيخ حسين نجاتي وعائلته في الوقت الذي تواصل فيه مشروع التجنيس السياسي. اننا نقف جنبا الى جانب مع اخوتنا المسلمين في البحرين وندعو حكومة البحرين لوقف هذا العدوان ضد الشعب، ونطالب بما يلي:

اطلاق سراح السجناء السياسيين فوراً. التحقيق الجاد في التقارير التي صدرت حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان. الغاء القانون 56 الذي يمنح الحصانة للذين ارتكبوا جرائم التعذيب.



انهاء مشروع التجنيس السياسي الذي يعتبر غير انساني وغير شرعي. السماح بكتابة دستور يمثل تطلعات الشعب البحراني، ويتم اقراره عبر استفتاء عام. وقف الاختطافات وتشكيل لجنة تحقيق محايدة للنظر في التقارير العديدة من قبل ضحايا هذه الجريمة. انهاء سياسة التطبيع مع اسرائيل، ووقف اللقاءات المباشرة بين افراد العائلة الحاكمة والمسؤولين الاسرائيليين.

ووقع العريضة عدد من النشطاء من بينهم: الشيخ ابراهيم زكزاكي، رئيس الحركة الاسلامية في نيجيريا، واقبال صديقي، محرر صحيفة "الهلال الدولي"، سليمان هيمباك، من الهيئة الاسلامية لحقوق الانسان، وحسين الوتا، من الجمعية اللبنانية الخيرية، والسيد دمير محمود شهاجيك، من منظمة

"دوستا" في بوسنيا، وعابد العكاردي، من مؤسسة العودة الفلسطينية، سامر الحيدري من "مؤسسة اهل البيت الاسلامية" محيي الدين عبد القادر، من منظمة المواطنين الدولية، والسيدة ارزو ميرالي، من الهيئة الاسلامية لحقوق الانسان.

تردي الوضع الحقوقي

التكملة من صفحة 4

يبدو أن تنظيم ندوة عن البحرين في مجلس اللوردات البريطاني في صيف هذا العام كان القشة التي قصمت ظهر البعير، فاعتقل الدكتور عبد الجليل السنكيس يوم عودته من بريطانيا في 13 آب/أغسطس 2010. وتبع ذلك اعتقالات لشخصيات دينية وسياسية وحقوقية بحيث وصل عدد الموقوفين والمحقق معهم والمعتقلين إلى قرابة 250 شخصا وتعرض الكثير منهم للتعذيب. وقد استخدم القانون رقم 58 لعام 2006 لعزلهم عن العالم وحرمانهم من كل وسائل الدفاع القانونية الطبيعية عن النفس. مع حملة تشهير بأسماء معروفة في أوساط حقوق الإنسان العربية والدولية. ثم جاءت عملية ضرب الحكومة أحد أهم رموز المجتمع المدني في المملكة: الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. ففي 8 سبتمبر 2010 أصدرت وزيرة التنمية الاجتماعية قرارا بتعيين مدير مؤقت للجمعية البحرينية بدير شؤونها لمرحلة انتقالية يتم فيها تنظيم عملية انتخابات وانتخابات من فوق، تعيد هيكلتها لتصبح منظمة حكومية غير حكومية (غنغو). أغلقت منابر إعلامية عديدة أهمها صحيفة الديمقراطية التي تصدرها حركة وعد (كان موقع وعد الإلكتروني قد أغلق العام الماضي مع حجب قرابة 1040 موقعا) وموقع جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية ومواقع إذاعية على الشبكة العنكبوتية، وتم شن حملة إعلامية لا سابق لها للنشهر بشخصيات سياسية وحقوقية في البلاد. إن القرارات الأمنية الأخيرة تحرق أهم نياشين العزة المدنية والسياسية التي صارت مملكة البحرين نبراسا لها في المنطقة. ومن المؤسف أن دورات التدريب على الحقوق الإنسانية والبناء المدني ومناهضة العنف ومحاربة الطائفية، التي نعزز بالمشاركة بها في البحرين، هي اليوم موضوع استتكار من وزارة الداخلية التي قررت منع من استفاد منها من دخول أراضي المملكة مستقبلا. فهل التأهيل على تكوين الجمعيات المدنية السلمية وثقافة اللاعنف يمكن أن يمهد لحركة انقلابية أو يشكل إساءة لدول الجوار التي أوفدت أكثر من مشارك من هيئاتها الوطنية لهذه الدورات؟ لم يعد ثمة تماسك منطقي في الإجراءات الأمنية، والسؤال المطروح هل هي مجرد حرب استباقية للسيطرة على العملية الانتخابية، أم أن المنطقة تتجه نحو صراع أمريكي-إيراني مباشر يستلزم خلق وسائل التعبير والنضال الأكثر دينامية في منطقة الخليج؟ وإذا كان ثمة تصعيد من هذا النوع، فلم يدفع المجتمع البحريني الثمن اليوم وتدفع دولة البحرين الفاتورة على المدى المتوسط والبعيد؟ ليس للمرء إلا أن يتوجه مرة أخرى لكل أبناء هذا البلد بالقول: أما ملئت الإطارات من حارقها، أما ملئت البطالة من وجوه العاطلين المتكررة، وسأم الجميع من تضخيم الرقابة قوائم ممنوعاتها على الشبكة العنكبوتية والمطابع الورقية؟ متى ينتهي مشهد سيارات الأمن على أبواب الأحياء والقرى الشعبية الذي يُشعر كل مواطن بأنه مشبوه بالضرورة، مشاغب بالضرورة، وموضوع ملاحقة محتملة عاجلا أو آجلا. ألم تستوعب السلطة التنفيذية عقم الحل الأمني؟ وأن القبضة الحديدية عنصر تمزيق للوحدة الوطنية وعامل تعميق للشروخ الوطنية. أما من مبادرة حكيمة تضع حدا لهذه السياسة ذات العواقب الكارثية والمدمرة؟ لعل ملك البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الشخصية التي ما زالت تملك الرصيد الأقوى والأوسع في الوعي الشعبي والمؤسسي، لإصلاح ذات البين، قبل الذهاب بعيدا في تقطيع حبال الثقة بين الحاكم والمحكوم.

كيف اتفرج على أشلاء بني قومي

وحجرا حتى وحلها فكيف بانسانها كيف لي ولامثالي التراخي وانسانها يحمل علوم الشريعة المقدسة فان سكت عن الدفاع عن انسانها فهل انا في مامن من العقاب ان غضبت انا الطرف عن علوم تلك الشريعة التي تهان في قعر السجون هل انا في مامن من عقاب المنتقم الجبار ان انا وقتت موقف المتفرج ودينه وحملة دينه خلف القضبان يهانون أه يا بحرین كيف تهنا عين انسانك الحر والانسانية بطبيعتها وبراءتها تنهشها انياب الوحوش كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فلا اقل من مسؤولية الكلمة ينبغي ان نحملها نطوف بها رافعين ظلامه اخوة لنا واحبة خلف قضبان السجون بنكرياس محطم 313

الاخوة الكرام: اطلعت على هذه القطعة الوجدانية ب"ملتقى البحرين" واعجبنتي، فاحببت ان اقترح عليكم اعادة نشرها، تشجيعا لنوي المواهب، فلعل الله يمن على الابداء والمفكرين والمتفكرين بموقف داعم للمظلومين. فلقد توقف العطاء الادبي ذي الطابع الحركي والثوري منذ ان قرر البعض التطبيع مع النظام.

قد اكون من اولئك الذين قد مروا مروراً عابرا على كل موضوع

يتعلق بالسجناء الشرفاء ليس عدم كتابتي او مشاركتي عن اولئك الشرفاء هروبا من تحمل مسؤولية الكلمة بقدر ما هو عدم القابلية لكيبورد العاجز عن تحمل مسؤولية الدفاع عن المظلومين ولو بكلمة ليس استرخاضا فيهم ابدا ابدا بقدر ما هو شعور بالذنب لعدم ايفائهم حقهم الدفاع عن الارض يعني فيما يعني الدفاع عن جوها وبرها وبحرها

سجون عصابة آل خليفة الإرهابية يحكمها أعداء الله: جلادون وقتلة وسفاكي دماء

له سنذهب الآن إلى غرفة أخرى، ويطلب من المعتقل المشي بيميناً أو يساراً، بشكل سريع أو بطيء (لأنه مصمد العينين) وما إن يمشي المعتقل لمسافة بسيطة حتى يصطدم بطاولة أو بجدار ويتم الضحك عليه بعدها؟ هل تعلم:

أن بعض المعتقلين بعد تصميد أعينهم يتم إخراجهم من غرفة التعذيب ويطلب الجلادون منهم المشي وما إن يمشون يسقطون من فوق الدرج إلى الأسفل؟ هل تعلم:

أن المعتقل يقوم الجلاد بالبيصق في أذنه وعينه وعضوه الذكري عدة مرات أثناء فترة التحقيق؟ هل تعلم:

أن المعتقل عندما يبكي من شدة التعذيب والآلام يأتي الجلاد ويحبس أنفاسه بسد فمه بقطعة قماش عدة مرات؟ هل تعلم:

أن المعتقل يتم صعقه بأسلاك كهربائية عدة مرات أثناء فترة التحقيق في أنحاء مختلفة من جسمه وخاصة تحت الخصىين والأذنين والكوعين والركبتين؟ هل تعلم:

أن المعتقل يتم حرق جهات من (مقعده، مؤخرته) و (عضوه الذكري) باستخدام (الولاعة، اللايتر، القداحة) المستخدمة لإشعال السجائر؟ هل تعلم:

أن المعتقل يتم استخدام (عملية الفيلقة) معه لساعات طويلة تصل إلى 10 ساعات، يتم رفعه في هذه الـ 10 ساعات وإنزاله عدة مرات لتذهب آثارها؟ هل تعلم:

أن المعتقل يتم توجيهه له أسئلة قبيحة مثل: أمك عريضة أو ضعيفة؟ بشرتها بيضاء أم سمراء؟ وهل تقبل أن نأخذها متعة؟ هل تعلم:

أن المعتقل يتم عرضه على الطبيب الشرعي بعد أسبوع أو أسبوعين من إيقافه من أجل أن تختفي آثار التعذيب الواضحة على جسده؟ هل تعلم:

أن النيابة العامة تقوم بالإتصال بمركز الشرطة الذي يوقف فيه المعتقل بعد أن ينكر التهمة الموجهة إليه، ومن ثم يعاد نفس السيناريو بعد عودة المعتقل من النيابة ويتم تعذيبه بأشع أنواع التعذيب الوحشي؟ أخيراً هل تعلم أيها المواطن:

أنني قد أتذكر (مأسي) أخرى ذاهبة عن ذهني وسأعود لتوثيقها وكتابتها؟ وأنني لو كتبت ما كتبت فلن أتذكر كل أمر يقوم به الجلاد من إجرام وإرهاب بحق المعتقل أثناء التحقيق؟

ملاحظة: عذراً لزوجات وأمهات وأباء وأخوان وأخوات وأحباب الأسرى المغيبين خلف قضبان السجون الخليفة المظلمة، إنني ما كتبت سطوري (الحرزينة) إلا من أجل كشف الحقائق والجرائم التي تجري بحق المعتقلين داخل السجون تكلمت بكل صراحة دون حياء أو خجل لإبراء الذمة أمام الله سبحانه وتعالى.

ويقول له افتح فمك جلبت لك الماء، ويقوم الجلاد بالبول في فم المعتقل؟ هل تعلم:

أن المعتقل يُعطى ماءً في بعض الأحيان من الصرف الحي؟ هل تعلم:

أن المعتقل عند طلبه الذهاب لقضاء حاجته (البول) يقوم الجلاد بربط عضوه الذكري بخيط بكل (قوة)؟ هل تعلم:

أن المعتقل يتم مص ثدييه (تليذاً) من قبل الجلاد وعضه (بقوة) بعد إشباع غريزته؟ هل تعلم:

أن المعتقل بعد تعريضه من ملابسه يتم رفعه بين طاولتين باستخدام عملية (الفيلقة) معه وبعد رفعه يقوم الجلاد بإدخال (هورز) مكان مخرج غائط الإنسان (فتحة الشرج) بقوة؟ هل تعلم:

أن الجلاد طوال فترة التحقيق المتواصلة يهدد المعتقل وهو عاري بأنه سيقوم بإدخال عضوه الذكري في (فتحة الشرج) وبعضهم فعلاً قد تم إدخال العضو الذكري فيهم؟ هل تعلم:

أن المعتقل يتم سبه وشتمه بألفاظ نابية طوال فترة التحقيق المتواصلة مثل (يا ابن المتعة، يا الإيراني، يا المجنس، يا النذل). هل تعلم:

أن المعتقل يتم تهديده بجلب أمه أو إحدى أخواته وسيتم الإعتداء عليها جنسياً أمامه؟ هل تعلم:

أن الجلاد يطلب من المعتقل إلقاء الأغاني عليهم وإذا قال لهم المعتقل لا أسمع ولا أعرف أي أغنية يطلبون منه إلقاء اللطميات والقصائد السياسية التي يلقيها الرادود الحسيني مهدي سهوان أو فاضل البلادي؟ هل تعلم:

أن الجلاد يقوم بضرب المعتقل في مختلف أنحاء جسمه بـ (حطب الشيول) القوي والسميك؟ هل تعلم:

أن كل معتقل تم طرح عليه هذا السؤال (من الذي يحرصك على الإرهاب؟ المشيخ أم محمد المقداد أو السنكيس؟ أو مجتسين لندن؟ وكم هي المبالغ النقدية التي تستلمها منهم شهرياً؟ ومن الذي يقوم بجلب أموال الخمس من إيران؟ عبدالجليل المقداد أو النجاتي أو محمد سند؟) هل تعلم:

أن الجلاد يركب فوق طاولة ويقوم برفع المعتقل من شعره عدة مرات وينزله؟ هل تعلم:

أن المعتقل بعد تصميد عينيه (يكذب) عليه الجلاد ويقول

إن من ذاق طعم سجون عصابة آل خليفة الإرهابية (خلال هذه الهجمة الأمنية الوحشية) لن ينسى بأي حال من الأحوال العذابات والويلات والآهات والآثات والحقد والمصائب والمحن والجرائم والإرهاب الحقيقي والمحن التي حلت عليه ظمناً وجوراً وحقداً دفيناً ممنهجاً ومنظماً ومدبراً ومحاكاً. أجل إنه إرهاب عصابة إنتزعت من قلبها إسم الله بل لم تؤمن في يوم من الأيام بوجوده في كل مكان وزمان أصلاً. خير الكلام ما قل ودل، لا أحب الإطالة في الحديث، تعالوا عيشوا معي (بعض) مآسي معتقلي الرأي المظلومين في البحرين من خلال (هل تعلم):

هل تعلم: أن أغلبية من تم إعتقالهم قد أدخلوا غرفاً محكمة ومخصصة للتعذيب الوحشي الممنهج؟ هل تعلم:

أن المعتقل عند إدخاله غرفة التعذيب أول ما يُفعل به هو نزع ملابسه بالكامل، الداخلية والخارجية ويبقى عارياً؟ هل تعلم:

أن المعتقل يتم سحب عضوه الذكري (بقوة) وعصره (بقوة) بعد كل سؤال أثناء التحقيق؟ هل تعلم:

أن المعتقل يتم إيقافه أمام المكيفات الباردة وهو عارياً لساعات طويلة تصل إلى 10 ساعات؟ هل تعلم:

أن المعتقل لا يتم التحقيق معه إلا بعد أن يتم تصويب عينه (بقوة) بقماش لا يستطيع من خلالها أن يحرك حتى رموش عينه؟ هل تعلم:

أن المعتقل لا يتم التحقيق معه إلا بعد أن يتم وضع يده خلف ظهره وبها القيود الحديدية (الأفكري)؟ هل تعلم:

أن التحقيق مع المعتقل بعد إعتقاله يستمر لمدة تصل إلى 3 و 4 أيام متواصلة؟ هل تعلم:

أن المعتقل طوال فترة التحقيق المتواصلة معه لا يسمح الجلاد له بقضاء حاجته (البول والغائط) إلا بعد أن يُفمى عليه بسبب الحصر والإمساك والصبر من قبل المعتقل؟ هل تعلم:

أن المعتقل طوال فترة التحقيق المتواصلة لا يُعطى إلا كأساً واحداً من الماء وموزة أو أو فتاحة أو برتقالة يومياً؟ هل تعلم:

أن المعتقل عند نزع ملابسه وتعريضه وتصميد عينه يأتي الجلاد ليبول فوق جسمه؟ هل تعلم:

أن المعتقل يتم إطفاء السجائر من قبل الجلاد مكان مخرج الغائط من الإنسان (فتحة الشرج) وفي أنحاء مختلفة من جسمه طوال فترة التحقيق المتواصلة؟ هل تعلم:

أن المعتقل في حال إلحاحه على طلب شرب الماء بسبب شدة العطش والجوع جراء التعذيب، يأتي الجلاد (بنتكر)



انتهى فصل الانتخابات

البقية من صفحة 1

الأسود المكبلة بالحديد

أسرى ولكن أنتم الأحرار
مهما تعالى الظالم الجبار
فالكل منكم فارس مغوار
والعبد تطوى دونه الأستار
تبنى على أصحابها الأسوار
مذ دنسونا غاضت الأنهار
وله التحرر والإبء شعار
حلت فأنتم عزة وفخار
ومواقف ومهابة ووقار
فهم البغاة وعصبة أشرار
فهو الجريمة والأذى والعار

فدّ، وعُمار القصور صغار
أنت الشعر لشعبنا والنثار
من حاجبيك تساطع الأنوار
فستعتليهم ذلة وصغار
واشدد فأنت الفارس الكرار
ما قلت لا ما قاله الغدار
للمجد أنك صوتنا الهدار
سيزول حتما، انه الإنذار
زلزل حماهم، إنك الإعصار
فالذل يلحق جمعهم والنار
مرحى لهم ترعاهم الأقدار
والكل منهم عزمه قهار
في ليلك الداجي لنا أقمار
والخزي ينتاب العدى والعار

رغم القيود فأنتم الثوار
تهفون ان تحيا أوال بعزة
تأبون ظلم الظالمين وكيدهم
الحر في قيد الطغاة مكبل
أسفا تعيش بلادنا مأسورة
شلت يدا آل الخليفة انهم
طوبى لمن رفع اليديين تحديا
تفديكم المقل الكريمة أينما
رمز وعنوان وصدق دائم
قالوا نحاكم من تأمر ضدنا
قلنا نحاكم من يعذب شعبنا

(باق وأعمار الطغاة قصار)
يا مقعدا منعوك حتى من عصي
إن يعصبوا عينيك ظلما انما
او يلهبوا ظهر الأبى بسوطهم
فاصمد فأنت الثائر المغوار
ما شئت لا ما شاءت الأشرار
يا مثقلا بالقيد أنت طريقنا
فليصمت الطاغون ان نظامهم
أنت الصمود فلا دهتك مصيبة
الغادرون هم الذين تتهقروا
والصامدون يلاحقون فلولهم
نصر وإيمان وقوة موقف
قري عيوننا يا أوال فانهم
المجد للأحرار في أغلالهم

واستنتج ان ذلك انما كان ممكنا بسبب الدعم النفسي والسياسي الذي وفره الراقصون على تلك الخشبة، من ابناء البلاد ومن اقرباء الضحايا. انتهى "العرس الديمقراطي" بعد ايام من البهجة المفتعلة والرقص على الأشلاء، وبدأ ماتم اهل البحرين يتجدد، وكان شيئا لم يكن. ما قيمة ذلك المهرجان الذي انفقت عليه اموال المحرومين والمستضعفين؟ لقد انفق المحتلون تلك الاموال لاستخدامها من أجل تشويه الحقائق وادانة الابرياء، ولكنها انعكست عليه سلبا. صحيح ان بعض هؤلاء "الضيوف" قد استمر الفساد، وهول لاستلام العطايا والهدايا من الايدي الملطخة بدماء الأدميين. فكان نصيب بعضهم جهاز كومبيوتر من أعلى الأنواع، او ساعة ثمينة لا يقيتها الا الاثرياء، او مجوهرات غالية الثمن. هذه الهدايا رفضها ذوو الضمانات الحية الذي اعلنوا ان ضمانتهم لا تباع ولا تشتري، وانهم يخدمون الحقيقة والانسانية، وهذا حسبهم. بينما قبلها البعض الآخر وراح يسطر الكلمات الكاذبة لكي يرد الجميل ويثبت استحقاقه لدعوات مستقبلية اخرى. كيف تباع الضمانات في زمن العهر السياسي والنخاسة الاخلاقية باثمان بخسة؟ وكيف يستطيع انسان ان يتصل من انسانيته من اجل حفنة من المال او لذة مؤقتة لا تلبث ان تزول؟ ربما كان من الامور المفاجئة للنظام وحلفائه وجود عدد لا يستهان به من ذوي الضمانات الحية والقيم الثابتة، الامر الذي أفسد عليهم افراحهم وعبر عن نفسه بمقالات اقرب الى الحقيقة، وابتعد عن المجاملة والمرءاة والمسايرة. ولذلك فقد حظي السجناء بنصيب الاسد من عطاء هؤلاء الضيوف. فاذا كانت قضيتهم قد غمرت برهة من الزمن في ذلك الصخب والضوضاء و "الخيم الانتخابية" فانها لم تغب طويلا وسرعان ما فرضت نفسها على صفحات الاعلام الدولي، وعلى السنة الضيوف الذين تحولوا الى شهود ينقلون ما رأوا وشاهدوا وسمعوا الى العالم الخارجي. عائلات الضحايا كانوا هم سادة الموقف، فقد كانت كلماتهم اصدق من اقوال المنتفعين من ذلك "العرس الديمقراطي" لانها كلمات نابغة عن قلوب مفجوعة وأفئدة موجوعة. فاذا كانت الكلمة المقدسة قد صرعت على مسرح الجريمة، وفي نفوس الذين استبدلوا الأخرة بالدنيا، فانها لم تمت في نفوس الأدميين الذين ما تزال الانسانية في نفوسهم بخير.

كان الطغاة واعوانهم يخططون ليوم زينتهم بكافة الاساليب والوسائل، ولكن كان الله لهم بالمرصاد. فهو سبحانه وتعالى لا يتخلى عن عباده الصالحين، خصوصا عندما يقعون فريسة بايدي الظالمين القساة الذين لا يرحمون ولا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة. وأبى الله الا ان تكون كلمة المظلومين هي العليا، وكلمة الظالمين هي السفلى. فكانت المشاركة اوهى مما خططوا لها، فمن امتلك الشجاعة رفض الادلاء بشهادة الزور للنظام الخلفي التسلطي، وشارك المظلومين معاناتهم، وحول يوم الزينة الى يوم احتجاج باللسان او القلب. وذهب العباد الى المساجد مبتهلين الى الله سبحانه بان يحق الظالمين والمحتلين. البعض وجد نفسه، تحت وطأة البهجة والضوضاء، مدفوعا لتقديم شهادة الزور، فراح منتاقلا لحضور "يوم الزينة" امام فرعون وملئه. فما النتيجة؟ لا جديد سوى تكرر المشهد السابق الذي استطاع فيه فرعون وجنوده ان يستفردوا فيه بموسى واصحابه. وما دام المشهد لم يتغير فمن المؤكد ان يتكرر صدور القوانين الظالمة، وان يتبختر الطغاة واعوانهم ويزداد رقصهم على اشلاء المؤمنين. وليس مستبعدا ان يشهد المسرح عروضاً اخرى على غرار ما يجري عندما يشعر فرعون او يزيد بان الوضع الاجتماعي يسمح له بالفتك بموسى او الحسين عليهما السلام. وما الرهائن الموثقين بالاغلال في الطوامير الا القرايين التي يبحث عنها هؤلاء المجرمون ليحققوا رغبات شيطانية مختزنة في نفوسهم. الامر المؤكد ان ما وراء المسرح لم يتغير، فالسجون هي السجون، والتعذيب هو التعذيب، والنهب والسلب والتجنيس والاحتلال كلها سياسات لا يتوقع ان تتغير، خصوصا انها تصاعدت وتكرست خلال السنوات الاربع الماضية، فما الذي سوف يغيرها هذه المرة؟ بانتهاج المسرحية الانتخابية اعيد فتح المحاكم الصورية ليساق الاحرار

الى غرف التعذيب لفترات تصل الى المؤبد، في ظل صمت الابواق الاعلامية والمؤسسات "البرلمانية". الجديد ان حقبة تاريخية جدية قد بدأت. انها بداية مختلفة هذه المرة بعد ان اثبت مناوئو المشروع السياسي التخريبي وجودهم بمقاطعة مشروع انتخابي يشرع الظلم والاستبداد واثبت عدم قدرته على وقف الجرائم التي ترتكب بحق المواطنين والوطن. الجديد في الامر، في الحقبة الجديدة، تصاعد اعداد المنحازين للفتنة الراضة للاحتلال الخلفي، اذ بلغت، برغم جهود المتحمسين للانخراط في ذلك المشروع المدمر، ثلث المواطنين، حسب الاحصاءات الرسمية. وهي نسبة عالية لم يتوقعها دعاة المقاطعة انفسهم. وبهذا الموقف الشعبي المتضامن مع رموز الحرية وضحايا التعذيب، اصبح الوضع مهيأ لمنازلات جديدة بين الضحايا والجلادين، استمرارا لمشروع التغيير الحقيقي المنشود الذي قاده في التسعينات المرحوم المجاهد الشيخ عبد الامير الجمري، وقدم الشهداء نفوسهم من اجل تحقيقه، متقربين الى الله بمواجهة الظالمين والمعديين والسفاحين. ومن المتوقع ان تتغير تفاصيل هذه المواجهات المستقبلية، ليبدأ الضحايا مطاردة جلاديهام امام القضاء الدولي، بتهم التعذيب والابادة. وقد بدأت الخطوات الاولى لهذه المطاردة، ويتوقع تواصلها خصوصا بعد ما حظي به الضحايا وذوهم من دعم نفسي ومعنوي خلال الفترة المنصرمة. لقد انتهى فصل آخر من قصة دامية تواصلت عقودا، وسوف تستمر حتى ينتصر المظلومون ويهزم الظالمون، وذلك وعد الهي غير مكذوب.